قراءَة في مخرجات مراكز الأبْحاث الدوْليّة

مركز الأبحاث
research center

العدد الرابع، نيسان 2021

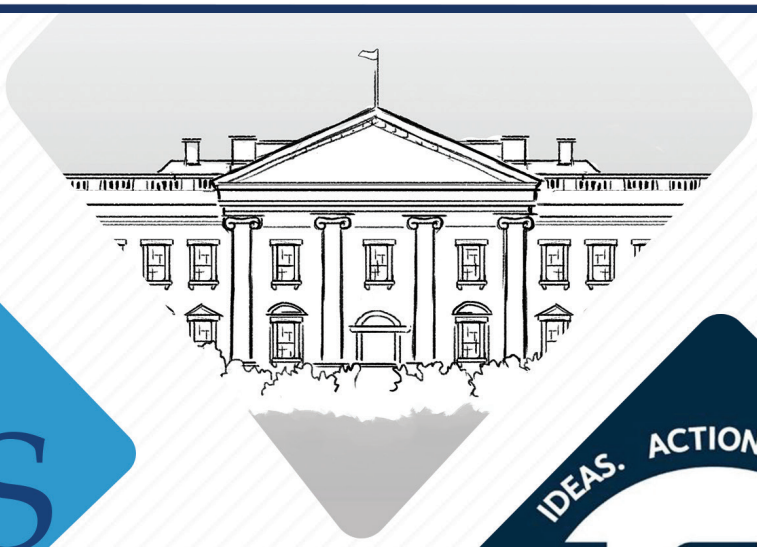

IISS

CARNEGIE
MIDDLE EAST CENTER

IDEAS. ACTION. IN
THE WASHINGTON INSTITUTE FOR

INTERNATIONAL
CRISIS
GROUP

WILSON CENTER
50 years

BROOKINGS

حقوق الطباعة والنشر محفوظة ©
2021

مركز الأبحاث

مركز الأبحاث

مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.

يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

رئيس مجلس الإدارة

د. محمد اشتية

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية

القدس- فلسطين

+ تلفاكس : 97022966228

Email : info@prc.ps

http://www.prc.ps

Research Center P.L.O

Al Quds - Palestine

Telfax: +9722966228

Email : info@prc.ps

http://www.prc.ps

قراءة في مخرجات مراكز الأبحاث الدوْلية

العدد الرابع ، نيسان 2021

مركز الأبحاث

منظمة التحرير الفلسطينية

مخرجات مراكز الأبحاث الدولية

اعداد

مرح حرز الله

يسار أبو خشوم

2021

الفهرس

كوفيد-19: إسرائيل وأبارتايد التطعيم ---------- 7

فلسطين .. هل ستكون خطوة المحكمة الجنائية الدولية حاسمة؟ ---------- 9

تصفية الحساب ... حان الوقت لبداية فلسطينيّة جديدة ---------- 11

هل دفعت إسرائيل بسياستها الواقعيّة إلى حدودها القصوى؟ ---------- 13

هل ستُطوى صفحة جديدة في ملف العلاقات التركية-المصرية؟ ---------- 16

أعداء مفيدون: كيف يعيد التنافس بين تركيا والإمارات العربية المتحدة تشكيل الشرق الأوسط -------- 18

عودة المجموعة الرباعية: هل ستشكل روسيا والصين تكتلهما الخاص؟ ---------- 21

بينما تتقارب روسيا والصين، أوروبا تراقب بتشاؤم ---------- 23

Israël pratique l'apartheid vaccinal en Palestine

كوفيد-19: إسرائيل وأبارتايد التطعيم

مجلة أوريان 21 الفرنسيّة – جان ستارن
11 آذار (مارس) 2021

سلّطت أوريان 21، وهي مجلّة إلكترونية فرنسية تهتم بالقضايا العربية وقضايا الشرق الأوسط، في تقرير لـ «جان ستارن»، الضوء على سياسة التمييز العنصري التي تمارسها السلطات الإسرائيليّة بحق الفلسطينيّين إزاء التطعيم وتوزيع اللقاحات في مواجهة جائحة كورونا، في خطوة مخالفة بشكل صارخ للقانون الدوليّ.

يشير ستارن إلى أنّه وفقا لأرقام السابع من آذار (مارس) فإنّ 4.9 مليون إسرائيلي كانوا قد تحصلوا على جرعة من لقاح فايزر و3,7 مليون تحصلوا على جرعتين، بينما يتم تطعيم عشرات الآلاف الآخرين يومياً، كما انطلقت حملة لتطعيم ضد فيروس كورونا لـ120 ألف فلسطيني يعيشون في الأراضي الفلسطينية ويعملون في إسرائيل في الثامن من آذار (مارس) 2021. مؤكّدا على أنّ هذه الحملة لا تشمل سوى أقلية من الفلسطينيين، وهم أولئك الذي يساهمون مباشرة في تحريك عجلة الاقتصاد الإسرائيلي، وكأن المحتل يفرق بين «العبيد الجيدين» والآخرين.

استعراض نتانياهو

«إسرائيل أول بلد في العالم يخرج من أزمة كورونا»، هكذا تشدق نتانياهو متباهيا خلال حوار له على قناة فوكس نيوز في السادس من آذار (مارس). يرى ستارن أنّ هذا الأمر ليس مؤكّدا بعد، وإنّما يأتي في إطار استعراض رئيس الوزراء الإسرائيليّ، بنيامين نتانياهو، قبيل الانتخابات التشريعيّة، بغية حشد أكبر قدر ممكن من الأصوات، وفي الإطار ذاته، سيستقبل الوزير الأول الإسرائيلي في الأسابيع القادمة مدير مختبر فايزر الذي ينوي تدشين مصنع لتصنيع اللقاحات في إسرائيل، معززا بذلك دبلوماسية التطعيم التي تعمل عليها تل أبيب.

خرق جديد للقانون الدولي

يؤكّد ستارن أن الحكومة الإسرائيلية تتصرف بطريقة تتعارض تماما مع القانون الدوليّ؛ إذ تذكر اتفاقية جينيف التي تؤطر القانون الإنساني منذ 1949 وبصريح العبارة أنه "من واجب دولة الاحتلال [...] اعتماد وتطبيق التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة". كما تنص اتفاقيات أوسلو المبرمة سنة 1990 أنّ السلطة الفلسطينية مسؤولة عن الوضع الصحي في الأراضي المحتلة، لكن على الطرفين "العمل معا لمكافحة الأوبئة". لكن الحكومة الإسرائيلية تدعي من جهتها أن التطعيم من مسؤولية السلطة الفلسطينية، فلم يحصل الفلسطينيون سوى على سبعة آلاف جرعة، خصصت خمسة آلاف منها للطاقم الطبي.

لقاحات روسية بوساطة إماراتية

يورد ستارن أنّه على الصعيد الدولي، وحدها روسيا التي أرسلت في 17 شباط (فبراير) بوساطة إماراتية 20 ألف جرعة من لقاح سبوتنيك 5 للطاقم الطبي في غزة. وقد عمل على هذه الوساطة الفلسطيني محمد دحلان، المستشار الخاص لولي العهد محمد بن زايد، ونظرا للسياق السياسي الفلسطيني والانتخابات التشريعية المزمع انعقادها أواخر شهر أيار (مايو) ورئاسية تموز (يوليو)، لم يمر هذا الحدث مرور الكرام، بل حتى أنه غيب الهبة الإنسانية التي قدمها فلاديمير بوتين.

استنكار الديمقراطيين الأمريكيين

يختم ستارن تقريره مؤكّدا على أنّ هذه السياسة الإسرائيلية لم تلق صدى سوى لدى جزء صغير من الرأي العام الأمريكي؛ فقد كتب السيناتور بيرني ساندرز في تغريدة له على تويتر: «إسرائيل كقوة محتلة مسؤولة عن صحة جميع الأشخاص الذين يخضعون لسلطتها». أما جمال بومان، وهو الممثل الديمقراطي عن كونغرس ولاية نيويورك، فقد عبّر في رسالة موجهة للقنصل العام الإسرائيلي عن استنكاره بعد تطعيم مستوطني الضفة الغربية، بينما لم يحظ الفلسطينيون باللقاح، وطلب من إسرائيل أن «تعتمد على نجاح تجربتها في توزيع اللقاحات من خلال توسيع دائرة المتمتعين به كي تشمل جميع الأشخاص الذين يعيشون داخل الحدود الإسرائيلية وفي الأراضي المحتلة».

La décision de la Cour pénale internationale pour les crimes commis en Palestine, une étape décisive ?

فلسطين .. هل ستكون خطوة المحكمة الجنائية الدولية حاسمة؟

مجلة أوريان 21 الفرنسيّة – فرانسوا دوبويسون

4 آذار (مارس) 2021

قام «فرانسوا دوبويسون»، أستاذ القانون الدولي في جامعة بروكسل الحرّة، في هذا المقال المطوّل والمفصّل، باستعراض تاريخي لمراحل طلب فلسطين للانضمام لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما سلّط الضوء على الصعوبات، لا سيّما السياسيّة، التي قد تواجهها فلسطين في محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليّين، وإلى أيّ مدى يمكن لفلسطين الاستفادة من تطبيق اختصاص المحكمة على أراضيها.

استعراض تاريخي

قسّم الكاتب خطوة فلسطين في طلب قبول اختصاص المحكمة الجنائيّة الدوليّة على أراضيها إلى ثلاث مراحل:

كانت المرحلة الأولى عام 2009 بعيد العملية العسكرية الإسرائيلية «الرصاص المصبوب» التي شنّها الجيش الإسرائيلي ضد قطاع غزّة، حيث شنت فلسطين هجوما دبلوماسيا لتطالب بصفة الدولة، كما سلمت للمحكمة الجنائية الدولية إعلانا بقبول اختصاص المحكمة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي.

جاءت المرحلة الثانية بعد الهجوم العسكري «الجرف الصامد» الذي شنته القوات الإسرائيلية على غزة في صيف 2014. إذ حاول وزير العدل الفلسطيني «إعادة تفعيل» الإعلان الصادر في 2009 مرتكزا على وضع الدولة لفلسطين في الأمم المتحدة، والذي تم منحه لها في وقت جاء بعد القرار الذي اتخذه المدعي العام في نيسان (ابريل) 2012.

بدأت المرحلة الثالثة مع انضمام فلسطين رسميا إلى نظام روما الأساسي في 3 كانون الثاني (يناير) 2015 وقد صاحب ذلك إعلان يعترف باختصاص المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم المحتملة المرتكبة «في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية ابتداء من 13 حزيران (يونيو) 2014».

أخيرا، أعلن مكتب المدعي العام في كانون الأول (يناير) 2019 أنه أغلق الدراسة الابتدائية وأنه مستعد لفتح تحقيق. وقد اعتبر أن فلسطين قد انخرطت بصفة قانونية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأن للمحكمة الاختصاص في محاكمة الجرائم المرتكبة على أراضيها التي تشمل غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

إعادة تأكيد حدود 1967

قررت الغرفة التمهيدية، في شباط (فبراير) الماضي أنّ للمحكمة اختصاص في جميع الجرائم المرتكبة منذ حزيران (يونيو) 2014 في كامل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مما يمهد الطريق لإجراء تحقيق وفقا للأصول. كما اعتبرت الغرفة أن اتفاقيات أوسلو التي تعفي المواطنين الإسرائيليين من الاختصاص الجنائي للسلطة الفلسطينية، ليس لها تأثير على تحديد الاختصاص الإقليمي للمحكمة.

يرى الكاتب أنّه مهما قالت الغرفة، فإن النقاط التي حسمت فيها تتجاوز الإطار الدقيق للإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية ولها بعد قانوني ورمزي أوسع. اعتمد القضاة على نصوص ذات نطاق عام للغاية، والتي يمكن بالتالي اعتبار أنها تحدد في القانون الدولي لوضع دولة فلسطين والحدود التي تحق لها. من وجهة النظر هذه، فالصعوبات المرتبطة بعدم الاحترام الفعلي لهذه النتائج لا تعود إلى القانون بقدر ما تتعلق بغياب الإرادة السياسية للامتثال له، كما يتجلى ذلك في الرفض المستمر لمعظم الدول الأوروبية الاعتراف بدولة فلسطين.

تحقيق تحت الضغط

يرى الكاتب أنّه من غير المفاجئ أنّ إسرائيل اتهمت المحكمة الجنائية الدولية بـ «معاداة السامية الخالصة»، كما طعنت الولايات المتحدة في قرار الغرفة. وانضمت إليهما دول غربية أخرى مثل كندا وأستراليا والمجر وحتى ألمانيا. بناء على ذلك، سيكون التحقيق الرسمي الذي تقرر فتحه في الثالث من آذار (مارس) 2021 طويلاً ومحفوفاً بالعقبات، وليس من السهل التكهن بنتائجه. يجب – من حيث المبدأ– أن يسمح بتحديد دقيق للجرائم التي تم ارتكابها ومن هم الأفراد المسؤولون عنها، وهو أمر يتطلب فحصًا مفصلاً للوقائع وأدلة مادية.

من جهة أخرى، يؤكّد الكاتب بأنّ هذه المهمة ستكون بلا شك أسهل ضد المشتبه بهم الفلسطينيين، كون فلسطين ملزمة بالتعاون كدولة طرف في النظام الأساسي. بالمقابل ليس لإسرائيل أي واجب للتعاون، بل على العكس من ذلك، من المحتمل أن تقوم بكل ما في وسعها لعرقلة عمل المحققين.

عقبة مبدأ التكامل

يؤكّد الكاتب وجود نقطة حساسة أخرى قادمة، تتمثل في تقييم المحكمة الجنائية الدولية لتطبيق مبدأ «التكامل»، الذي يتعين بموجبه الامتناع عن متابعة قضية إذا كانت فعليا محل إجراءات تحقيق وملاحقات قضائية في الدولة المختصة. وقد اعتادت إسرائيل فتح تحقيقات في «حوادث» تورط فيها الجيش الإسرائيلي، لتقوم غالبا بإغلاقها بعد أسابيع قليلة دون متابعة. وعليه، ينتظر مكتب المدعي العام عملا كبيرًا للتحقق من مصداقية الإجراءات التي يتم اتخاذها في إسرائيل.

خاتمة

يختم الكاتب مقاله باعتبار الحكم الذي أصدرته الغرفة انتصارا قانونيا كبيرا، ليس فقط كخطوة نحو إقرار مسؤولية جنائية عن الجرائم المرتكبة في إطار الاحتلال الإسرائيلي، بل أيضا وبشكل عام، كونه يأخذ القانون الدولي بعين الاعتبار في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كما يمكن أن يساعد أيضًا في تسليط الضوء على الجرائم الممنهجة التي يرتكبها القادة الإسرائيليون في الضغط على الدول الغربية كي تعيد النظر في علاقاتها المتميزة مع إسرائيل، على غرار التطور الذي ارتسم في آخر المطاف مع جنوب إفريقيا في الثمانينيات.

A Palestinian Reckoning ..Time for a New Beginning

تصفية الحساب ... حان الوقت لبداية فلسطينيّة جديدة

مجلة الشؤون الخارجية الأمريكيّة – حسين الآغا وأحمد الخالدي

عدد آذار- نيسان

في مقال مطوّل تناول حسين الآغا وأحمد الخالدي، وهما باحثان في جامعة أوكسفورد البريطانيّة، أثر اتفاقات التطبيع الموقّعة مؤخّرا بين إسرائيل وعدّة دول عربيّة على حلّ الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، مستعرضين بالتحليل جوانب فشل الدبلوماسيّة الفلسطينيّة منذ توقيع اتفاق أوسلو، وضرورة اتّباع مقاربة فلسطينيّة جديدة للمضي قدما في انتزاع حقوقهم.

التطبيع العربيّ وتحقيق السلام

يرى الباحثان أن موجة التطبيع العربي الأخيرة مع إسرائيل لن تساهم في تحقيق السلام وحلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل على العكس ستعمل على تقليل فرص التوصّل إليه وتزيد من عزلة الفلسطينيّين من خلال تغليب المصلحة الذاتيّة للدول العربيّة المطبّعة وتشجيع الإسرائيليّين على المضي قدما في سياساتهم الاحتلاليّة. يقولان أيضا بأنّه يجب على الفلسطينيين الآن أن يفكروا مليًا في كيفية إعادة تنظيم نضالهم، وكيفية معالجة ما أوصلهم إلى هذه النقطة، وكيفيّة تغييره.

فشل الدبلوماسيّة الفلسطينيّة

يرى الباحثان أنّ المستوى الرسمي الفلسطينيّ بات في موقف ضعيف أمام التطبيع العربيّ مع إسرائيل؛ في ظل وجود علاقات فلسطينية إسرائيلية وعملية سلام انطلقت منذ ثلاثة عقود، ما يضعف قدرة القيادة الفلسطينية في الاعتراض عندما يقيم الآخرون علاقات مباشرة مع إسرائيل. كما لا يمكن للفلسطينيين الإصرار في نفس الوقت – على حد رأي الباحثين- على أن محنتهم هي القضية العربية المركزية وأنّ لهم الحق الوحيد في معالجتها على النحو الذي يرونه مناسبًا.

من جهة أخرى، يدّعي الباحثان أن منظّمة التحرير الفلسطينيّة تعاني كذلك من أوجه قصور تتمثّل في افتقارها لروح التجديد من جهة ومن عدم قدرتها على استيعاب فصائل جديدة ذات تأثير في الشارع الفلسطينيّ كحماس والجهاد الإسلامي. ويذهبان الى أن هذه المحددات تعرقل الذهاب إلى بداية فلسطينية جديدة.

أسرى الخطاب

يقول الباحثان بوجوب أن يبدأ «استقلال الإرادة» الحقيقي بموقف واضح حول ما يمكن تحقيقه وما هو مرغوب فيه – مراجعة للأولويات والأهداف الفلسطينية تتجاوز الشعارات القديمة. للمضي قدمًا، من الضروري إجراء إعادة تقويم جوهرية للتطلعات الفلسطينية. لا يمكن للفلسطينيين أن يظلوا أسرى غياب الدولة، ويعيشون في حالة من الجمود الدائم في انتظار الخلاص الذي يتراجع بشكل واضح وقد لا يصل أبدًا.

يرى الباحثان بأنّ اللجوء إلى الحلّ العسكري الذي تنتهجه حماس لم يجلب سوى مزيد من الويلات لقطاع غزّة، وأن طريق المفاوضات الذي تنتهجه القيادة الفلسطينيّة لم يثمر عن شيء يذكر، بل زاد من تبعيّة الفلسطينيين لإسرائيل وللولايات المتّحدة الأمريكيّة ومن سوء الوضع الاقتصادي الفلسطينيّ، فهذه الويلات وهذا الجمود لا تعفي القيادة الفلسطينيّة من مسؤوليّتها إزاء رفاه الفلسطينيّين على أرضهم وفي الشتات.

النهج الجديد

يرى الباحثان أنّه من الواضح أن الفلسطينيين بحاجة إلى نهج جديد، نهج يقوم على رؤية استراتيجية مُعاد النظر فيها وتطلعات مُعاد ضبطها. يجب أن يتضمّن النهج الجديد تكوين جمعية تأسيسية جديدة تمثل وتشرك المزيد من الفلسطينيين، وتعطي صوتًا لأولئك الذين تم تجاهلهم أو تهميشهم، وإعطاء الأولوية لرفاه الفلسطينيين وأمنهم. كما يجب عليها إعادة ترتيب العلاقات بين السلطة الفلسطينية الجديدة ومنظمة التحرير الفلسطينية الجديدة وحل الانقسام بين غزة والضفة الغربية. يجب أن يطوّر أيضا أفكارًا جديدة للحقوق الفردية والجماعية، وأن يشجع النقاش الداخلي الحر والحوار، ويتبنى ثقافة التسامح. كما ينبغي أن يدرك الفلسطينيون أن الخلاص يأتي من الداخل مع إعادة تقييم العلاقات مع الولايات المتحدة، والاستفادة من عمليات التطبيع العربي لصالح الفلسطينيين، وإشراك مصر والأردن في أي محادثات جديدة. كما يجب عليهم إعادة تعريف مفهوم السيادة الفلسطينية، ومراجعة وجهات النظر الفلسطينية حول الأمن، والامتناع عن التنصّل من المسؤولية أو الانغماس في التهديدات التي لا تتمتع بالمصداقية.

خاتمة

يختم الباحثان مقالهم بالقول بأن هذه اللحظة تذكرنا بالأيام الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية. المشهد الفلسطيني مهيأ لفرصة أخرى من تحقيق الذات والتمكين، لم يتم تحديد طبيعتها بعد. لكن ما دام الفلسطينيون غير مسالمين ولا يتم، في الوقت ذاته، استيعابهم بشكل عادل، فإن قضيتهم ستظلّ على صفيح ساخن، وستظل آفاق السلام والاستقرار الحقيقيين بعيدة المنال.

Has Israel Pushed Realpolitik to Its Limits?

هل دفعت إسرائيل بسياستها الواقعيّة إلى حدودها القصوى؟

مجلة فورين بوليسي الأمريكيّة – عزرائيل بيرمان

يستعرض «عزرائيل بيرمانت»، وهو باحث في معهد براغ للعلاقات الدوليّة، في هذا المقال قراءته لكتابين صدرا حديثا حول الدبلوماسيّة والسياسة الخارجيّة الإسرائيليّة: الكتاب الأوّل بعنوان «السياسة الخارجيّة الإسرائيليّة ... شعب يجب ألّا يقطن وحيداً» للكاتب «يوري بيالر»، والكتاب الثاني بعنوان «النجمة والصولجان ... تاريخ دبلوماسيّ لإسرائيل»، للكاتب إيمانويل نافون.

على طول المقال، يحاجج بيرمانت في قراءته للكتابين بأنّ الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة منذ أكثر من سبعين عاما لجأت إلى السياسة الواقعيّة في دبلوماسيّتها وسياستها الخارجيّة، لتصل إلى حدودها القصوى في حقبة رئيس الوزراء «بنيامين نيتنياهو»، مقدّما شواهدا أوردها مؤلفيّ هذين الكتابين، ومبرزا جوانب القوّة والقصور لهذه السياسة.

الهجرة وكسر العزلة

يرى الكاتب في قراءته أنّ الدبلوماسية تنطوي على حل وسط بين المُثُل العليا والسياسة الواقعية، والدبلوماسية الإسرائيلية ليست استثناءً في هذا الصدد. بعيد إقامتها، كان تركيز إسرائيل الطبيعي على الاعتبارات الأمنية، أي أنّ وزارة دفاعها وهيئاتها الاستخباراتية كان لها دور أكبر في تشكيل سياستها الخارجية، للأفضل أو للأسوأ، بينما كان الدبلوماسيون الإسرائيليون مهمشين في كثير من الأحيان. وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى اشتباكات بين الدبلوماسيين الإسرائيليين ومسؤولي الدفاع الذين كانوا على استعداد للتغاضي عن المحاذير الأخلاقية والمعنوية. وكانت إسرائيل مصممة على ضمان استمرار تدفق الهجرة اليهودية إلى إسرائيل من بولندا خلال الخمسينيات من القرن الماضي لدرجة أنها تعاونت مع الحكومة البولندية لقمع التقارير حول معاداة السامية داخل بولندا.

يؤكد الكاتب أنّ تنمية العلاقات الإسرائيلية مع إفريقيا خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كانت مدفوعة أساسًا بالسياسة الواقعية؛ فالعلاقات مع الدول المستقلة حديثًا في إفريقيا ستمكن إسرائيل من تعزيز موقعها الدولي وكسر العزلة. قادت «غولدا مائير»، وزيرة الخارجية الإسرائيلية في ذلك الوقت، هذه السياسة بجولة في أفريقيا عام 1958، شملت غانا وليبيريا ونيجيريا والسنغال.

واقعية نتنياهو

يورد الكاتب في قراءته، أنّ نتنياهو قد مارس، في السنوات الأخيرة، سيطرة أكبر على السياسة الخارجية مع إضعاف مكانة وزارة الخارجية الإسرائيلية والسعي المتزايد وراء المصلحة الذاتية الصريحة. كما أشار «نمرود غورين»، مؤسس مركز الأبحاث الإسرائيلي ميتفيم، فقد تعمد نتنياهو إضعاف وزارة الخارجية الإسرائيلية لأسباب سياسية. وقد عانت من نقص الموظفين في حين تم تقليص الميزانيات، وجردت مسؤولياتها وأعطيت لوزارات أخرى أصغر.

كما يمكن رؤية بصمة نتنياهو بشكل واضح في تعاون إسرائيل مع الحكومات التي لها سجل مشكوك فيه في مجال حقوق الإنسان ومعاداة السامية. لقد عززت إسرائيل علاقاتها مع دول أوروبا الشرقية، ذات الشعبويّة المتزايدة والمعارضة للتجارة الحرّة، التي تعارض بشكل عام السياسات التقليدية للاتحاد الأوروبي بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. أصبحت حكومات أوروبا الشرقية مفيدة كوسيلة لموازنة أصوات الاتحاد الأوروبي غير المرحب بها، وبالتالي تمكين إسرائيل من استخدام تكتيكات «فرق تسد» لمنع إجماع الاتحاد الأوروبي على قضايا مثل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ومع ذلك، فقد استفادت إسرائيل في الماضي من دعم الاتحاد الأوروبي في قضايا رئيسية مثل فرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، لذلك من المرجح أن تأتي هذه السياسة بنتائج عكسية وضارة على المدى الطويل. فمن خلال اصطفافها مع القوى غير الليبرالية والاستبدادية، يمكن أن تجد إسرائيل نفسها معزولة بشكل متزايد عن أولئك الذين يقدّرون القيم الديمقراطية الليبرالية.

التهديد النووي الإيراني

يقول الكاتب بأنّ ظهور نتنياهو أمام الكونجرس الأمريكي في مارس 2015، والذي هاجم فيه الاتفاق النووي مع إيران، لم يسبق له مثيل. أكّد رئيس الموساد السابق، «مئير داغان»، أنّ نتنياهو تسبب في ضرر استراتيجي لإسرائيل من خلال التعامل مع التهديد النووي الإيراني كمشكلة إسرائيلية عندما كان الخطر الذي تمثله طهران من الواضح أنّه عالمي يتطلب من إسرائيل عدم الظهور. لقد فهم رئيسا الوزراء الإسرائيليين السابقين أرييل شارون وإيهود أولمرت هذا الأمر وتصرفا وفقًا لذلك.

من جهة أخرى، أدّى انهيار الاتفاق النووي إلى فك القيود التي كانت تقيّد النشاط النووي الإيراني في السابق. في غضون ذلك ، قامت إيران بتخزين كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب، وشرعت بإعادة بناء منشآتها النووية، ومنعت دخول المفتشين الدوليين.

يحاجج بيالر أنه بما أنّ إسرائيل قد تضطر إلى التعامل مع إيران مسلحة نوويًا، فإنّ الردع الإسرائيليّ يتبدّى مهما بشكل خاص هذه الأيام. مع ذلك، فإنه يتجنب مناقشة ما إذا كانت القدرة النووية الإسرائيلية قد ردعت أعداءها بالفعل. على سبيل المثال، لم تردع مصر وسوريا عندما شنوا هجومهم المفاجئ في أكتوبر 1973، في وقت كانت فيه إسرائيل قد طورت بالفعل سلاحا نوويًا.

الصراع مع الفلسطينيين

يورد الكاتب في قراءته بأنّه وبالرغم من أنّ الصراع مع الفلسطينيين لا يزال دون حل، تمكّنت إسرائيل من إقامة شراكات جديدة ليس فقط مع دول الخليج، ولكن أيضًا عززت التجارة والتعاون في مجالات الدفاع والطاقة والتكنولوجيا مع دول في شرق البحر المتوسط، مما ساعد على تعزيز النفوذ الإقليميّ لإسرائيل، كما قامت بتكثيف التعاون الأمني مع دول في آسيا الوسطى، مثل أذربيجان.

يجادل نافون بأنّ حلّ الدولتين، الذي تم اقتراحه لأول مرة في عام 1937، قد نجح من الناحية النظرية ولكن لا يمكن أن ينجح في الممارسة. لكن هذا لا يغير حقيقة أن إسرائيل ما زالت تحتل شعبًا فلسطينيًا ليس له حقوق وطنية وسياسية. ويقول بوجود خطر من أنّ اتجاه التطبيع الذي جلب لإسرائيل الكثير من المكاسب الدبلوماسية في العام الماضي سوف تنعكس نتائجه إذا لم يكن هناك تقدم في حل القضية الفلسطينية.

من جهة أخرى حذّر نافون من أن الضمّ سيشمل منح الجنسية الإسرائيلية لحوالي 2.5 مليون فلسطيني، وبالتالي مضاعفة عدد السكان العرب في إسرائيل وتحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية. ويخلص إلى أنّه على الرغم من أن لدى إسرائيل خيارات سيئة فقط بشأن القضية الفلسطينية، فقد أثبتت الحصافة والصبر أنهما خيار سياسي حكيم في الصراع العربي الإسرائيلي، وأنّ إدارة الصراع هي الخيار الأكثر أمانًا في الوقت الحالي.

Will the Page Turn on Turkish-Egyptian Relations

هل ستُطوى صفحة جديدة في ملف العلاقات التركية-المصرية؟

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي- إتش إيه هيلبير وزيا ميرال: المقال باللغة الإنجليزية
19 آذار (مارس) 2021

يبحث «إتش إيه هيلبير»، الباحث غير المقيم لدى مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، و«زيا ميرال»، الباحث في شؤون تركيا والشرق الأوسط، في مقالتهما آخر التطورات في العلاقات التركية-المصرية، ويقدمان تحليلًا للجهود التركية الرامية للتقارب في العلاقات مع مصر وتحسينها.

مبادرة تركية لتحسين العلاقات مع مصر

عزز بحث تركيا ومصر عن فرص اقتصادية من العلاقات التجارية التي ما زالت قائمة بينهما رغم التوترات السياسية. يرجع تدهور العلاقات بين البلدين إلى حساسية أنقرة السياسية تجاه الانقلابات العسكرية التي تستهدف الحكومات ذات التوجهات الإسلامية ومنها الانقلاب على حكم الإخوان المسلمين في مصر وما نتج عنه من ضياع نفوذ أحد أهم حلفاء تركيا في الشرق الأوسط.

شهدت العلاقات التركية المصرية مبادرة إيجابية من مسؤولين أتراك لتحسين العلاقات مع مصر وإقامة شراكة معها بعد توتر دام لسنوات في العلاقات بين البلدين. تمثلت مبادرة أنقرة في عرضها لعب دور الوسيط بين مصر وإثيوبيا في أزمة سد النهضة وما يشكّله مشروع توليد الطاقة الكهرومائية الجديد من تهديد لوصول مياه النيل إلى مصر والسودان. ويتساءل الباحثان هنا فيما إذا كانت الجهود التركية التصالحية ستفضي إلى تحول طويل المدى في العلاقات التركية-المصرية.

ماذا عن رغبة مصر في التقارب؟

تبدو رغبة المسؤولين الأتراك في التقارب في العلاقات مع مصر أكثر وضوحًا من رغبة نظرائهم في القاهرة الذين شددوا على ضرورة التزام تركيا بمبادئ عدم التدخل في شؤون مصر الداخلية. يتضح من الموقف المصري والجهود التركية أن البيئة الجيوسياسية في المنطقة قد تغيرت بحيث أصبح التقارب مع مصر يخدم المصالح التركية أكثر من التوتر في العلاقات معها. تواجه أنقرة سياقًا إقليميًا تتشكل فيه توافقات جديدة، وتتصاعد طموحات أوروبية للعب دور أبرز في المنطقة، ما يجعل في صالح أنقرة أن تعيق نجاح التحالفات بين القوى غير الصديقة لها بل حتى أن تفسد التناغم بينها وتحول دون تحقق التحالفات. سعت أنقرة في سبيل ذلك إلى تحسين علاقاتها في الإقليم بعد تغير الإدارة الأمريكية وما رافقه من فرض عقوبات عليها، وانتهاء الأزمة الخليجية وتحسن العلاقات المصرية القطرية، وتغير الأوضاع في ليبيا، وتوجه الإمارات نحو التطبيع مع إسرائيل.

من جانبها، قد تبدي القاهرة ميلًا نحو التقارب مع تركيا لكنها ستضع مطالبًا في المقابل والأرجح أن يكون هذا المقابل متعلقًا بالشأن الليبي، والتدخلات التركية في المنطقة، وتضييق تركيا الخناق على نشاطات الإخوان المسلمين في المنفى خاصة الإعلامية منها. ليس من المؤكد بعد ما قد توافق عليه أنقرة إلا أنه من الواضح أن حملات لتقييد النشاط الإعلامي السياسي للإخوان المسلمين في تركيا قد بدأت بالفعل وربما يكون هذا التغير في التوجه التركي انعكاسًا لإدراك أنقرة حدودها مع القاهرة وغيرها من

العواصم في الإقليم ومحاولة منها لتعديل ملامح الدور الذي تؤديه في المنطقة. يختم الباحثان مقالتهما بالإشارة إلى أن أي مساعي تجلب الاستقرار إلى الشرق الأوسط سيكون مرحب بها سواء أجاءت من أنقرة أم غيرها.

Useful enemies: How the Turkey-UAE rivalry is remaking the Middle East

أعداء مفيدون: كيف يعيد التنافس بين تركيا والإمارات العربية المتحدة تشكيل الشرق الأوسط

المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية- آصلي أيدينتاشباش وتشينزيا بيانكو: الورقة باللغة الإنجليزية

15 آذار (مارس) 2021

تقدّم «آصلي أيدينتاشباش»، الزميلة الأولى في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، وتشينزيا بيانكو، الباحثة في شؤون الخليج العربي والزميلة الزائرة لدى المركز الأوروبي للعلاقات الخارجية، تحليلًا سياسيًا يتتبّع جذور الصراع التركي-الإماراتي، ويقف عند الأحداث المفصلية في تطوّره، ويسلّط الضوء على انعكاساته في منطقة الشرق الأوسط، ويطرح أخيرًا توصية لاستراتيجية أوروبية لتطوير سياسة متّسقة في منطقة المتوسط تمكّن دول الاتحاد الأوروبي من الحيلولة دون تعميق الانقسامات الداخلية في الاتحاد وزعزعة استقراره.

صراع نفوذ متعدد الملامح في ساحة إقليمية غير مستقرة

ما يزال الجدل قائمًا حول طبيعة الصرع التركي-الإماراتي الذي يستمر في إعادة تشكيل النظام الجيو-سياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كانت المنافسة التركية-الإماراتية إعلامية بالأساس واتّخذت شكل الدعاية السياسية ضد الآخر؛ حيث تبنّى كل طرف من أطراف الصراع سردية مغايرة. صوّرت الإمارات الصراع على أنه مواجهة بين توجهاتها المعتدلة وتوجهات تركيا الإسلامية، بينما صوّرته أنقرة على أنه تنافس بين الديمقراطية في تركيا والملكية الديكتاتورية في الإمارات، وما السرديتان في الواقع، إلا قناع يخفي وراءه كلا الطرفين أسباب الصراع الحقيقية ذات الأسس السياسية المتمثّلة في ترسيخ النظام الداخلي وتوسيع النفوذ الإقليمي.

ترجع جذور الصراع الأولى إلى الثورات العربية التي رأت فيها أنقرة فرصة سانحة لإعادة هيكل القوة الإقليمي القديم وتوسيع نفوذها سيما مع استلام الأحزاب الإسلامية المقرّبة من حزب التنمية والعدالة التركي الحاكم مقاليد الحكم في عدد من البلدان العربية وبالتالي فتح المجال أمام إمكانية إعادة تصوير المشهد في العالم العربي بما يتماشى مع طموحات أنقرة الدولية وتطلعاتها الإقليمية وأفكارها العثمانية الجديدة بعيدًا عن النخب العلمانية أو الملكيات العربية. ظهر الخلاف الفعلي بين أنقرة وأبو ظبي عند الانقلاب العسكري الذي دعمته ملكيات الخليج ضد حكم الإخوان المسلمين المقرّب من حزب التنمية والعدالة التركي. رأى مسؤولون أتراك مؤيدون لأروغان أن هدف الانقلاب الذي تزامن مع تظاهرات معارضة لحكم إردوغان في تركيا، كان كبح النفوذ التركي المتنامي في الشارع العربي والشرق الأوسط. تفاقم الخلاف بين البلدين حتى وصل حدّ القطيعة نتيجة لمحاولة الانقلاب الفاشل على الرئيس التركي عام 2016 التي اعتقد مسؤولون أتراك أن للإمارات يد فيها، ما أدى بمناصري الحكومة التركية بالقول إن الانقلاب مؤامرة محاكة ضد إردوغان ولم تكن ناجمة عن عوامل داخلية.

في ظل هذه التغيرات شعرت ملكيات الخليج بالخوف من إعادة تشكيل المنطقة خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أظهرتا ترددًا في تولي زمام الأمور فيها. لم تدخر أبو ظبي جهدًا في مواجهة أنقرة على الساحة الإقليمية فقد تصاعد التنافس السياسي بين أنقرة وأبو ظبي ليضمّ حلفاء إقليميين ويتّخذ أبعادًا أوسع. ولعل ما زاد من مخاوف الإمارات، إلى جانب خوفها من الخطر الإيراني، هو تحييد دورها الإقليمي وقيام شبكة إسلامية ممتدة على مدى الشرق الأوسط خاصة مع انضمام أنقرة إلى العاصمة القطرية الدوحة، شريكتها في الخليج العربي. من جانبها، لجأت الإمارات إلى تطويق قطر بالتحالف مع السعودية، والبحرين، ومصر من أجل تقييد قدرة الدوحة على تمويل السياسات التركية ذات التوجهات الإسلامية في المنطقة. إلا أن نتيجة الجهود الإماراتية جاءت عكسية مؤدية إلى شراكة عسكرية بين تركيا وقطر ومعزّزة التقارب بينهما.

امتد الصراع التركي-الإماراتي ليشمل قضايا اقتصادية تؤثر في استقرار الشرق الأوسط فاقتنصت أبو ظبي فرصة مشروع خطوط إمداد الغاز في شرق المتوسط من أجل منافسة قطر، حليفة تركيا، عن طريق توفير بدائل أرخص وأكثر استدامة في مجال الطاقة. والأهم من ذلك، أن المشروع سيمنع تركيا من أن تصبح مركز ربط استراتيجي بين آسيا، والمتوسط، وأوروبا وبالتالي لن تكون فاعلا رئيسًا في مجال الطاقة في النظام الدولي وهو ما اعتبرته تركيا محاولة لتنحيتها عن المتوسط. إن تصاعد العداء بين تركيا والامارات من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في حدة التوترات على جانبيّ المتوسط ذلك أن جنوب أوروبا سيمسي مسرحًا للتنافس التركي الإماراتي بصرف النظر عن أثر ذلك في استقرار المنطقة.

حضور العداء الإقليمي في الساحة الدولية

عمدت أنقرة إلى اتباع سياسة خارجية ذات طابع قومي من أجل لعب دور قيادي في الشرق الأوسط، وتعزيز الدعم الداخلي للرئيس التركي رجب طيب إردوغان. أما أبو ظبي فتركّزت استراتيجيتها على احتواء تركيا ومواجهتها باعتبارها خطرًا على نفوذها الإقليمي. حينما كانت الإمارات تصور نفسها على أنها البديل المعتدل لتركيا أمام الجماهير المحلية والدولية، صوّرت تركيا الملكيات الخليجية على أنها عوامل زعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط بسبب أنماط الحكم فيها كونها ديكتاتوريات عسكرية بينما تتمتع تركيا بنظام ديمقراطي رغم المآخذ على هذه الديمقراطية. إلا أن التراجع الديمقراطي في تركيا أدى إلى تراجع صورتها ولاقت جهود أبو ظبي لترويج نفسها على أنها قوة عربية حداثية نجاحًا في الغرب، كونها ركزت على «التعددية الدينية» مقابل التشدد الديني، واستضافت بابا الفاتيكان وأقامت كنيسًا يهوديًا تأكيدًا على مواقفها محتضنة بذلك الديانتين المسيحية واليهودية قبل ذهابها للتطبيع مع إسرائيل لأهداف جيوسياسية وجيو-اقتصادية.

أجبر تغير الإدارة الأمريكية الأعداء الإقليميين على مراجعة حساباتهم الإقليمية وإعادة النظر في سياساتهم الإقليمية. لجأت الإمارات إلى التقليل من تدخلاتها في الصراعات الإقليمية في محاولة للتقرّب من واشنطن التي أعربت إدارتها الجديدة عدم نيتها دعم الملكيات الخليجية في صراعاتها الإقليمية. أما تركيا التي تواجه ضغطا دوليًا على صعد مختلفة من ضمنها مسألة الغاز في شرق المتوسط، باتت تسعى لاسترجاع العلاقات مع شركائها الغربيين ومن ضمنهم الولايات المتحدة الامريكية. وعلى الرغم من التغيرات الدولية والإقليمية، لم يظهر أي من طرفي الصراع رغبة في تحسين العلاقات فيما بينهما بل على العكس طلب مسؤولون إماراتيون من نظراء أوروبيين أن يحذوا حذو فرنسا في اتخاذ موقف موحد ضد مشروع إردوغان الأيديولوجي الاسلامي الرامي إلى إعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية كما ضغطت الإمارات باتجاه فرض عقوبات على تركيا لتعاملاتها التجارية مع روسيا في المجال العسكري والتسلح.

توصيات لاستراتيجية أوروبية بشأن الصراع

خلصت الباحثتان أنه على الأوروبيين تطوير وساطة وسياسة مستقلة خاصة بهم في التعامل مع آثار

العداء التركي الإماراتي وإدارة الصراع في المتوسط دون الانجراف نحو تداعياته المدمرة مشددتين على ضرورة أن تكون أوروبا جاهزة لاحتمالية استمرار هذا العداء. لا بدّ أن يحرص الاتحاد الأوروبي الذي يحاول إعادة موضعة نفسه في الشرق الأوسط المتغيّر على عدم خلق انقسامات داخلية وتفاقمها بين الدول الأعضاء فيه؛ ذلك أن العداء الإماراتي التركي قد ولّد انقسامات داخلية أوروبية حول السياسات والتوجهات الواجب اتباعها في مواجهته. لعل خطر جلب صراع شرق اوسطي الى الساحة الأوروبية يكمن في أنه سيكشف هشاشة أوروبا في وقت تحاول فيه تحسين وضع سيادتها الاستراتيجية.

لقد وازنت الباحثتان بين أهمية تركيا والإمارات بالنسبة لأوروبا وركّزتا على وجوب عدم اتخاذ أوروبا طرفًا في الصراع. لا تُغفل الورقة أهمية الإمارات لمصالح أوروبا في الخليج ودورها في سياسة بايدن لإعادة الدبلوماسية الإقليمية مع إيران، لكنها تلفت النظر أن أوروبا وإن كانت بحاجة إلى علاقات جيدة مع نظام ملكي خليجي ثري، فإنها بغنى عن استفزاز تركيا والتسبّب في عداء معها. يرجع ذلك إلى دور تركيا في حلف الناتو إذ تشكّل ضامنًا لاستقرار الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتعدّ أحد أبرز الشركاء في المجال التجاري، وتساهم بشكل بارز في السيطرة على موجات الهجرة باتجاه أوروبا وإدارتها.

The Return of the Quad: Will Russia and China Form Their Own Bloc?

عودة المجموعة الرباعية: هل ستشكل روسيا والصين تكتلهما الخاص؟

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS- هيذر آي كونلي، ومايكل غرين، وسايروس نيولين، ونيكولاس ساتشيني: المقالة باللغة الإنجليزية

6 نيسان (ابريل) 2021

تبحث مجموعة من باحثي مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية التغيرات المحتملة في المشهد الدولي بعد عقد القمة الرباعية بين الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، والهند، واليابان، والتي تعد بمثابة العودة الرسمية لهذه المجموعة باعتبارها آلية تنسيق بين الديمقراطيات البحرية لضمان الاستقرار في منطقة المحيط الهندي-الهادي. ينصبّ تركيز الباحثين في المقالة على دراسة إمكانية تشكل تحالف بين الصين وروسيا مقابل تحالف المجموعة الرباعية.

تركّز الهدف الأساسي لتشكيل المجموعة الرباعية التي ناقشت في قمتها الأخيرة قضايا الأمن الإقليمي، والتكنولوجيا الحديثة، والتغير المناخي على نقاش قضايا الأمن الإقليمي. أما اليوم، فتولي المجموعة اهتمامًا واضحًا بالتنافس الاستراتيجي مع الصين؛ ذلك أن النشاط الصيني الإقليمي بما يضمه من تسليح الجزر التي تستصلح الصين أراضيها البحرية، ونشاطها في بحر الصين الجنوبي، وممارساتها الاقتصادية التعسفية ضد استراليا ودول أخرى، والضغط القسري على اليابان في بحر الصين الجنوبي، وسياسة حافة الهاوية التي تتبعها في الهيملايا والتي أودت بحياة 20 جنديًا هنديًا قد حفز هذا التحالف.

التطورات في التعاون الصيني-الروسي

جاء الرد الصيني الروسي على التضامن بين ديمقراطيات الهندي-الهادي البحرية على شكل موجة من النشاطات العسكرية والدبلوماسية التي تضمنت تقاربًا مع إيران، ودفئًا في العلاقات مع كوريا الشمالية والطبقة الحاكمة في ميانمار. تتناول المقالة هذه الخطوات على أنها جدلية؛ ذلك أن التقارب مع إيران وكوريا الشمالية يضع روسيا والصين في مقام زعزعة الاستقرار أكثر منه كسب حلفاء أقوياء سيما أن خطاب الصين العدائي وتصديها لعقوبات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة يقود الديمقراطيات في العالم إلى صف الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية. من جانب آخر، يعتبر الباحثون أنه من الخطأ افتراض تشكل معسكرين في النظام الدولي أو أن الصين وروسيا ستتحالفان بموجب المصالح المشتركة التي تذهب لأبعد من التفكير بأن التقاليد الديمقراطية والتحالفات الغربية تشكل تهديدًا وجوديًا لنظاميهما.

يقترح المقال أن تتبع أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاء آخرين نهج تهدئة يعمل على تقييد التجاذب الروسي نحو الصين في السياق الهندي-الهادي مع الحفاظ على توقعات متواضعة حول نجاح هذه السياسة ويستند في ذلك إلى كون العلاقات الروسية الصينية في آسيا، تاريخيًا، أكثر ميلًا للصراع منه للتحالف. لا بد ان تبدأ البلدان في تحديد الجوانب التي ستفترق عندها المصالح الروسية عن الصينية في المستقبل واستغلالها لتفرقة الحليفين لأن استخدام القوة غالبًا ما سيجلب أثرًا عكسيًا.

يتضح التنسيق بين روسيا والصين في المواقف السياسية في التقدم في التعاون الدفاعي الصيني

الروسي، واجتماعات وزراء الخارجية الأخيرة ردًا على عقد القمة الرباعية، وتنديد وزير الخارجية الروسي الشديد بالرباعية. ويرجع سبب هذا التقارب رغم العداء التاريخي الممتد لأعوام بين البلدين إلى جملة من الأسباب. أظهر العداء والكراهية في علاقات روسيا مع الغرب بعد ضمها غير القانوني لشبه جزيرة القرم، واستخدامها الأسلحة الكيماوية، وانتهاكها حقوق الانسان، وتدخلها في الانتخابات الامريكية والأوروبية، والعقوبات الغربية ضدها، ضرورة اتخاذ العلاقات مع الصين منحىً جديدًا. على صعيد آخر، أجرت الصين وروسيا مفاوضات بشأن اتفاقيات ثنائية في مجال الطاقة، ورفعتا التجارة الثنائية بينهما إلى مستوى أعلى، وقامتا بعمليات مشتركة بين القوات الروسية وجيش التحرير الشعبي الصيني في إطار تعاونهما العسكري والتكنولوجي، وأوصلتا شراكتهما التجارية في بيع الأسلحة حد الإعلان عن بناء قاعدة فضائية روسية صينية مشتركة. قادت الأسباب الروسية والعقوبات الأمريكية على الصين بسبب اضطهادها مسلمي الإيغور إلى إجماع على ضرورة إيجاد بدائل للنظام الاقتصادي الذي يقبع تحت هيمنة الدولار وفي هذا محاولة من الطرفين لتقليل العقوبات المفروضة عليهما عبر الاستقلال التكنولوجي للتخلص من أنظمة الدفع التي يسيطر عليها الغرب.

سبل تجنب عدم التكافؤ في العلاقات الصينية الروسية

يشكل انخفاض مبيعات الأسلحة الروسية للصين في المستقبل هاجسًا بالنسبة لموسكو بسبب كون المفاوضات بشأن العلاقات الاقتصادية الروسية الصينية قد جرت بحسب شروط الصين وليس روسيا. تدرك روسيا هذا التفاوت جيدًا لكن ليس باستطاعتها فعل الكثير من أجل تحقيق توازن بهذا الصدد عدا الانخراط مع قوى أخرى على المحيط الهادئ مثل الهند واليابان ورابطة دول جنوب شرق اسيا من أجل تعزيز مكانتها في الإقليم ومن أجل الحفاظ على حيز للمناورة لكن المشكلة تكمن في أن في اقتراب روسيا من الصين ابتعاد لها عن دلهي وطوكيو.

يمكن إيجاد رؤى موحدة بين روسيا والولايات المتحدة في مواضيع محددة تتعلق بمنطقة الهندي-الهادي رغم التوترات الشديدة في العلاقات الثنائية بينهما، إذ أن الولايات المتحدة وروسيا تسعيان لخلق نظام إقليمي متعدد الأقطاب تكون فيه الصين محركًا للنمو الاقتصادي دون فرض هيمنتها على الإقليم. قد تدفع الطموحات الصينية الإقليم نحو القطبية الأحادية بقيادة الصين وهو أمر قد يدفع موسكو أيضًا باتجاه إقامة تحالفات استراتيجية تعيد التوازن للمنطقة لكن دون التخلي عن الشكوك التي تساورها إزاء المجموعة الرباعية. في حال حصول تطورات إيجابية في الجهود الثنائية الروسية الأمريكية للحد من التسلح، قد تتوفر الفرص لروسيا والولايات المتحدة لتشجيع الصين على المشاركة في عملية ناظمة للتسلح حتى لو استمرت في رفض الدعوات لمفاوضات متعددة الأطراف للحد من التسلح. إضافة إلى ما سبق، بإمكان المجموعة الرباعية وحلفاء الولايات المتحدة وشركائها الآخرين في المنطقة أن يتبعوا أجندة إقليمية تتقاطع مع مصالح روسيا في مجالات أبعد من الحد من التسلح بما في ذلك استخدام الطرق التجارية في بحر الصين الجنوبي والدخول الحر إلى أسواق التصدير ومناطق الصيد. تظهر أهمية هذا التوجه في اهتمام روسيا بوجود استثمارات وتعاملات تجارية مستمرة مع جميع الدول الآسيوية على المحيط الهادئ خاصة الدول التي تجني موارد القطب الشمالي الروسي.

تشير المقالة في نهايتها إلى ملمح مهم في الدبلوماسية الروسية التي دائمًا ما تقدم الدعم لجميع أطراف الصراع لتبقي خياراتها السياسية مفتوحة إذ يرى الباحثون أن تعامل روسيا مع الدول الأعضاء في المجموعة الرباعية لا بد أن يكون بنفس المنطق فالكرملين يدرك أن روسيا ستدفع ثمن النتائج المرجوة من التحالف السريع مع بكين على شكل تقييد استقلالية سياساتها الإقليمية وقدرتها على المناورة وهنا يتيح التنسيق مع المجموعة الرباعية المجال لأن تكون روسيا لاعبًا إقليميًا مستقلًا بدلًا من ارتباطها بالصين.

As Russia and China Draw Closer, Europe Watches With Foreboding

بينما تتقارب روسيا والصين، أوروبا تراقب بتشاؤم

مركز كارنيغي موسكو- ألكساندر غابويف: المقالة باللغة الإنجليزية

19 آذار (مارس) 2021

يراقب «ألكساندر غابويف»، الباحث الأول ومدير برنامج روسيا ومنطقة آسيا-المحيط الهادئ في مركز كارنيغي في موسكو، المشهد الدولي في ضوء التقارب الذي تشهده العلاقات بين روسيا والصين ويتناول بالتحليل المواقف الغربية خاصة الأوروبية إزاء هذا التقارب وآفاقه المستقبلية.

أصبح التقارب بين الصين وروسيا مسألة ذات أهمية متزايدة في السياسة الأوروبية ومن المتوقع أن يترك صعود محور موسكو-بكين تأثيرًا مستمر التزايد على المصالح الأوروبية عبر المحيط الأطلسي من الناحيتين الاقتصادية والأمنية. على الرغم من التخوفات الأوروبية حول التقارب بين روسيا والصين، يستبعد الكاتب أن تقود هذه التخوّفات إلى تحسن، وإن كان محدودًا، في العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي بحيث تتمكّن موسكو من تحقيق التوازن في علاقاتها مع بكين، مُرجعًا ذلك إلى السياسات الداخلية في روسيا والاتحاد الأوروبي، وللمواجهة بين روسيا والغرب. لذلك، يرى أن تركيز الاتحاد الأوروبي وروسيا سينصب على بذل جهود فردية غير متّسقة تحرص على ألا ترجح كفة العلاقات الروسية الصينية غير المتكافئة نحو الصين أكثر مما هي عليه الآن.

تحالف يتعمّق وقلق يتزايد

لطالما كان توجه روسيا نحو المحور الشرقي موضع شك في السنوات القليلة الماضية بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لدرجة الاعتقاد باستحالة التقارب بين موسكو وبكين. تُعزى أسباب هذا الاعتقاد إلى اعتماد روسيا الكبير على الأسواق والبنوك الغربية، وخوفها من جيرانها في الشرق، وانعدام ثقتها بهم، وإلى إبداء الصين اهتمامًا أكبر بعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من علاقاتها مع دولة يصعب توقع سلوكها وتخضع لعقوبات دولية مثل روسيا. لكن الفترة الحالية تشهد تغيرًا في مواقف العواصم الأوروبية من الشراكة الآخذة في التنامي بين روسيا والصين.

يصعب إغفال التغير في طبيعة وحجم العلاقات الصينية-الروسية الذي يظهر جليًا في الجانب الاقتصادي؛ إذ تكاد التعاملات الاقتصادية بين البلدين تصل إلى ضعف ما كانت عليه في السنوات الفائتة بينما تشهد حصة الاتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية الروسية انخفاضًا مطردًا. ولا تقل التغيرات الملموسة في مجال التعاون العسكري بين البلدين عن سابقتها؛ ذلك أن روسيا عادت لبيع أحدث أنظمة الأسلحة للصين، ومساعدتها في بناء نظام إنذار ضد هجمات الصواريخ للمرة الأولى منذ أكثر من عقد. وقد أوضح الرئيس بوتين أن ثمة برنامجًا عسكريًا ضخمًا مشتركًا آخر لكن البلدين غير مستعدتين للإعلان عنه بعد. ولا يقتصر التعاون العسكري بين الصين وروسيا على بيع الاسلحة بل يتعداه لتنظيم عمليات عسكرية مشتركة قد تصل إلى تحالف عسكري مستقبلي بينهما رغم عدم إعلان النية الرسمية بذلك حتى الآن. يتعلق المتغير الثاني بالتغير في المواقف الأوروبية التي كانت تنظر للصين باعتبارها شريكًا تجاريًا ومصدرًا للنمو الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية، وأصبحت ترى

فيها اليوم منافسًا أو حتى خصمًا. ويذكّر الكاتب بتحذير وزير الخارجية الألماني من أن التقارب الروسي الصيني سيفضي إلى إنشاء أكبر تحالف اقتصادي وعسكري على مستوى العالم.

يتعمق إدراك القوى الأوروبية بأن التقارب بين موسكو وبكين يؤدي إلى تفاقم كلا المشكلتين الروسية والصينية بالنسبة لأوروبا. على الرغم من أن التعاون مع الصين لم يعوّض خسائر روسيا الناتجة عن العقوبات الأوروبية بشكل كامل، إلا أن هذه الشراكة ساعدت روسيا في بعض جوانب مواجهتها مع الغرب؛ فمثلًا ساعدت الشركات الصينية روسيا في بناء جسر للطاقة مع شبه جزيرة القرم وبالتالي تمكّنت الأخيرة من مجابهة الحصار الذي تفرضه عليها أوكرانيا في مجال الطاقة. بهذا تكون مساعدة بكين قد ساهمت إلى حد ما في صمود روسيا أمام الضغوطات الأوروبية والأمريكية من جانب، وكذلك في إتاحة المجال لموسكو في الاستمرار في مسار سياستها الخارجية رغم المعيقات التي يفرضها الغرب ومن ذلك تمكّنها من التواجد في مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ودعمها النظام الفنزويلي، وتدخلها في الانتخابات الامريكية. وبالمثل، تقوم روسيا بتعقيد المشكلة الصينية بالنسبة للأوروبيين وحلفائهم خاصة في المجال العسكري حيث تقوي الشراكة مع روسيا من جيش التحرير الشعبي الصيني، إضافة الى التعاون العلمي والتكنولوجي الذي يسمح للصين بتطوير منتجاتها ومنافسة المصانع الأوروبية والأمريكية.

التحديات تتفاقم أمام أوروبا

ترتبط المخاوف الأوروبية من التقارب الروسي الصيني بكون منطقة المحيطين الهندي والهادئ وبحر الصين الجنوبي مناطق ذات أهمية أمنية بالنسبة للدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو. في حين تنصب الجهود في حلف الناتو على دعم حرية الولايات المتحدة في الملاحة وتقييد قدرة الصين على فرض شروطها قسرًا في بحر الصين الجنوبي، يعزز التعاون العسكري والتكنولوجي بين روسيا والصين من إمكانيات الأسطول الصيني ويرفع احتمالية تواجد سفن عسكرية صينية إلى جانب نظيراتها الروسية عند شواطئ الدول الأعضاء في حلف الناتو.

ينتاب أوروبا قلق آخر حول التعاون الصيني الروسي في مجالات الفضاء الالكتروني، ومكافحة التجسس، وتبادل البيانات، والتجسس على بيانات حكومية وتجارية أوروبية، إلى جانب قلقها من تعاون الصين وروسيا في التأثير على الرأي العام في الغرب من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وممارسة التضليل الإعلامي. ولدى أوروبا أيضًا مخاوف تتعلق باحتمالية استبدال الموردين الأوروبيين والأمريكيين بموردين صينيين في ظل العقوبات المفروضة على روسيا وتنامي اهتمام المستثمرين الروس في السوق الصيني.

آفاق التصدي للمخاطر المتعلقة بروسيا

لعل من أبرز المخاطر بالنسبة لروسيا هو استغناء الصين عن الموارد الروسية في مجال الطاقة لصالح مصادر الطاقة المستدامة والهيدروجين وبذلك تصبح الصين قادرة على اختيار مورديها وإملاء شروطها على روسيا. ستنمو التجارة بين البلدين في المستقبل وتزداد معها اعتمادية روسيا على الصين فيكون لبكين نفوذ يفوق موسكو ويحدّ من إمكانية التفاوض بشأن معايير تجارية في صالح روسيا.

وقد يكون أسوا الاحتمالات بالنسبة لموسكو هو استغلال بكين قوتها الاقتصادية في تغيير مواقف روسيا من قضايا غير اقتصادية تخدم مصالح الصين. ربما تطلب الصين عدم بيع الأسلحة لفيتنام والهند، أو أن تطلب التوسط الروسي للسماح لشركات الأسلحة الصينية الخاصة بحماية المواقع الصينية على أراضي دول آسيا الوسطى. لا تتوفر ضمانات بأن الصين ستحافظ على مواقفها نفسها تجاه موسكو مستقبلًا؛ لذا على روسيا اتخاذ خطوات في الوقت الحاضر من أجل تقليل هذه المخاطر.

التوجهات الغربية المستقبلية بشأن التقارب الصيني الروسي

تخضع مسالة رد الفعل الأوروبي والغربي على التقارب الصيني-الروسي للنقاش في العواصم على

جانبي المحيط الأطلسي. لم تُحدّد حتى الآن منهجيات للتعامل مع المسالة لكن السياسيين قد عبّروا عن مواقفهم إزاءها. ينقسم الموقف الأوروبي بين داعم لاتخاذ خطوات للحيلولة دون تفاقم آثار التقارب الصيني الروسي في غير صالح أوروبا، ومعارض لإمكانية التعامل مع روسيا من أجل إبعادها عن الصين في ظل استمرار فرض عقوبات أوروبية وأمريكية عليها بسبب الوضع في شبه جزيرة القرم. تزداد المسألة صعوبة في ظل تشديد الكرملين الخناق على المعارضة ومنع أي تأثير خارجي على الحياة السياسية الروسية ما يخلق ظروفًا غير مواتية لتحسن العلاقات الروسية الأوروبية، تُضاف على ذلك مواقف الإدارة الامريكية الجديدة الصارمة تجاه روسيا، واتباع سياسة أمريكية وأوروبية حازمة ومتسقة في قضايا عبر الأطلسي نظرًا لمخاوف أوروبا ومشاكلها مع روسيا. تحتّم هذه الظروف على أوروبا الوصول الى إجماع سياسي حول عدد من القضايا المحورية داخل الاتحاد الأوروبي وضمن شراكة عبر الأطلسي، وتحديد جوانب التقارب الصيني-الروسي التي تؤثر سلبًا على المصالح الأوروبية والغربية، والتمييز بين العناصر الثابتة في العلاقات الروسية الصينية وتلك التي يمكن التأثير بها.

يشدد الكاتب أن على روسيا الساعية لتحقيق التوازن المطلوب في علاقاتها مع الصين، إجراء تقييم أكثر اتزانًا بشأن علاقاتها المستقبلية مع أوروبا سيما أن العلاقات التجارية والتكنولوجية والاقتصادية بين موسكو وأوروبا ما تزال اقوى منها مع الصين. لا بدّ من دراسة دور أوروبا المحتمل في تحقيق التوازن في العلاقات بين الصين وروسيا فعلى الرغم من إدراك المسؤولين الروس أن التقارب الصيني الروسي يثير مخاوف أوروبا إلا أن الأخيرة لا تقدّم حاليًا بدائل محددة لموسكو مقابل تصحيح مسارها السياسي ما يوضح أن قلق الولايات المتحدة وأوروبا لم يصل بعد إلى درجة الحاجة لتغيير سياساتهما تجاه روسيا.

ثمة أسباب جوهرية لتردي علاقات روسيا مع الغرب ولن يكون العامل الصيني مؤثرًا فيها ما لم يمر أحد الطرفين أو كلاهما بتحول داخلي جاد أو أن يواجها تحديًا مشتركًا. ستضيق إمكانية موسكو للمناورة في علاقاتها مع الصين بمرور الوقت لأن روسيا لا تعتزم إحداث تغيير في أسس سياساتها الداخلية والخارجية بما يسمح لها بتوسيع اتصالاتها الدولية، والاعتماد على نمو اقتصادي أسرع وأكثر استقرارًا يكون ناتجًا عن الإصلاحات الهيكلية. بكل الأحوال، ما تزال إمكانية المناورة متاحة أمام روسيا حتى الآن، وتستطيع المشاركة في حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من خلال قنوات عدة ويمكن للطرفين نقاش العقوبات المحتملة التي ستحرم موسكو من تكنولوجيا مدنية هامة تتوفر بدائل صينية لها. تتوفر إمكانية ثانية أمام روسيا تتمثل في اختيارها وضع المشاريع التي تقدم مواردًا للصين عبر البحر في أولويتها. وأخيرًا تستطيع روسيا إدارة تعاونها مع الصين بشكل أكثر فاعلية عن طريق تنظيم أوساطها التجارية على غرار نموذج غرفة تجارة الاتحاد الأوروبي الناجح في الصين. لا تعوض هذه الخطوات عن ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية في روسيا أو جعل سياستها الخارجية أكثر براغماتية. لكنها تسمح لروسيا بحصد مكاسب أكثر من تعاونها مع الصين، وإبطاء التطور غير المتكافئ للعلاقات الثنائية بينهما.